

أعلنت 31 حركة سياسية و7 أحزاب، الدخول في اعتصام مفتوح بميدان التحرير، لمساندة أهالي الشهداء والمصابين في اعتصامهم، حتى يتم تنفيذ مطالبهم، ومنها الوقف الفوري لمحاكمات المدنيين أمام القضاء العسكري، وإلغاء جميع المحاكمات السابقة منذ ٥٢ يناير وإعادة محاكمتهم أمام القضاء المدني، وعناية المحاكمات والتحقيقات وتمكين الشعب وأهالي الشهداء من حضورها.

وطالب الموقعون على البيان باسم اتحاد الحركات والأحزاب السياسية الثورية، بإيقاف كل الممارسات التي وصوفها بالإرهابية والضغوط على أهالي الشهداء، لتغيير موقفهم والمحاسبة الفورية لكل من تورط في هذه الممارسات، مشددين على أن حق شهداء مصر في القصاص لا يسقط بالتنازل أو بالتقادم.

واعتبر الموقعون أن الممارسات التي تمت مساء الثلاثاء في ميدان التحرير من استخدام مفرط للعنف مرفوضة، مشددين على أن الانتهاكات لا يمكن السكوت عنها أو الصبر على تغييرها، معتبرين أن هذا يعيد إلى الأذهان الإرهاب والعنف المنظم الذي تمارسه وزارة الداخلية اتجاه المتظاهرين في السابق، وما حدث يؤكد عدم حدوث أي تغيير في قطاع الشرطة والأمن.

ومن الحركات الموقعة على البيان، ائتلاف ثورة اللوتس، وائتلاف شباب الثورة، التحرك الإيجابي، اتحاد شباب ماسبيرو، هنتحرك ونعمر، والمصري الحر، وبداية، وتحالف حركات توعية مصر، الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، مواطنون مصريون، شباب مصر، رابطة الشباب التقدمي، الكتلة الليبرالية.

بينما الأحزاب الموقعة المصرية الديمقراطية الاجتماعية، الوعي، التحالف الشعبي الاشتراكي، التيار، التجمع، الجبهة، الكرامة.

وفي السياق ذاته طالبت منظمة العفو الدولية، السلطات المصرية، بإجراء تحقيق مستقل ومباشر ضد التعامل الأمني مع المتظاهرين بميدان التحرير وسط القاهرة خلال اليومين الماضيين، مؤكدة أن الأمن تعامل بقوة مفرطة مع المتظاهرين، وأطلق الغاز المسيل للدموع عشوائياً وضرب المتظاهرين.

وقالت منظمة العفو الدولية، في بيان لها اليوم الخميس، إن أعمال العنف مع المتظاهرين ذكرت المصريين بتعامل الأمن قبل الثورة مع المتظاهرين، مؤكدة أن الاحتجاجات الأخيرة بميدان التحرير تؤكد على حاجة مصر في الفترة الحالية لإصلاح جهاز الشرطة وقوات الأمن حتى تعود الثقة بين المواطنين والشرطة، مشددة على أن مصر تحتاج للحفاظ على الأمن، وليس شن حملة على المتظاهرين.

ومن ناحية أخرى اتهم مجلس شورى الجماعة الإسلامية، شباب الثورة، بالانسياق وراء مخططات فلول الحزب الوطني المنحل، ورجال الرئيس المخلوع حسني مبارك، للتورط في مخططات واضحة المعالم، تهدف إلى زعزعة الاستقرار، والوقية الدائمة بين الشعب والأجهزة الأمنية، بعد كل خطوة تخطوها مصر في الاتجاه الصحيح، والتي كانت هذه المرة، حل المجالس المحلية التابعة للنظام البائد.

وذكرت الجماعة، في بيانها الذي سبق جلسة مجلس الشورى التي تنعقد اليوم الخميس، أنها تستكر ما حدث في ميدان التحرير الثلاثاء الماضي، وأمس الأربعاء، وقالت، إنها لا تعبت على رجال مبارك وفلول الحزب الوطني، وأضافت، "نحمل كامل المسؤولية لبعض شباب الثورة الذين انساقوا وراء ذلك، ويخدعون كل مرة بفلول الحزب

الوطني".

واستنكرت الجماعة، ما أسمته، ممارسة العنف ضد حكومة ما بعد الثورة، مؤكدة أن سر نجاح الثورة كان سلميتها، وطالب الشباب بالانتباه لما يحاك ضد مصر، وعدم الانسياق وراء الدعاوى التي تهدف إلى ضرب استقرار البلاد، بحسب نص البيان.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 30/06/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com